

الخط الأحمر لواشنطن لا يوقف الهجمات السيبرانية

ويقول مسؤولون أمريكيون سابقون وخبراء في الأمن السيبراني إن روسيا توفر ملاذاً آمناً لمجموعات إجرامية من القرصنة شنت هجمات مدمرة استهدفت شركات ومنظمات أمريكية. وقدمت الإدارات الأمريكية السابقة لوائح اتهام ضد قرصنة في روسيا وغيرها من الدول الأعداء، كما فرضت عقوبات، وبالإضافة إلى ذلك نفذت القوات السيبرانية الأمريكية عمليات سرية، حسب ما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، ولكن إذا كان هناك أي تغيير قد حدث فهو أن الهجمات ازدادت سوءاً.

وفي الشهرين الماضيين تم تحميل عصابات إجرامية مرتبطة بروسيا المسؤولية عن هجمات قرصنة للمطالبة بفضيحة (رانسوم وير) ضد شركة كولونيل بايلاينز، مما تسبب في حدوث نقص في إمدادات الوقود على طول الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وضد شركة "جي بي إس آيه" البرازيلية لمنتجات اللحوم، مما تسبب في اضطراب عمليات الشركة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

ويقول بيل إيفانينا الرئيس التنفيذي لمجموعة إيفانينا والمدير السابق للمركز الوطني للأمن ومكافحة التجسس إن تصرفات بايدين كانت بمثابة إشارة لحلفاء الولايات المتحدة والقطاع الخاص، المختص بالكثير من البنية التحتية الحيوية في البلاد، بأن الولايات المتحدة تواجه تهديدات سيبرانية. ويضيف أن "الرئيس بايدين بتحديثه للخطوط السيبرانية يتيح قيادة جيوسياسية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي والعالم".

وتابع "بالإضافة إلى ذلك فإن هذا يوجه أيضاً رسالة قوية إلى القطاع الخاص في الولايات المتحدة، الذي يعمل بجد ومخاطرة لدعم الدفاعات السيبرانية مفاهاً بأنه ستكون هناك تداعيات في المستقبل إذا استمر بوتين في السماح بالهجمات السيبرانية الضارة في الولايات المتحدة، أو في الشركات الأمريكية".

روسيا توفر ملاذاً آمناً لمجموعات إجرامية من القرصنة شنت هجمات مدمرة استهدفت شركات ومنظمات أمريكية

وتقول سيبينينوس إن القصة كانت فرصة كبيرة لإدارة بايدين لتحديد نهجها الخاص بالردع في الفضاء السيبراني، فقد قال بايدين في مؤتمر صحفي عقب القمة "أوضحت له (بوتين) أن لدينا قدرة سيبرانية هائلة، وهو يعلم ذلك". وأضاف أنه لا يعرف بالضبط ما هي هذه القدرة، لكنها هائلة. وفي حقيقة الأمر فإنهم إذا انتهكوا هذه الأعراف الأساسية، فإننا سوف نرد".

ويرى جيم لويس وهو أحد كبار نواب رئيس المركز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية والدولية أنه عندما تقوم روسيا بعملية اختبار لهذه الخطوط الحمراء في نهاية المطاف سيكون من المهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة استخدام التدابير السيبرانية "المتناسبة والمتسقة مع القانون الدولي".

ومن جهته يقول مايكل داني، الذي يقود منظمة مشاركة المعلومات الاستخباراتية بشأن التهديدات وتحالف التهديدات السيبرانية والمنسق السابق للأمن السيبراني في البيت الأبيض في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما إن تحذير بايدين لبوتين رسخ "أساساً لإجراءات مستقبلية للتصدي لأي نشاط ترعاه روسيا أو تسمح به".



روسيا ملاذ آمن للقرصنة

واشنطن - يجد الرئيس الأمريكي جو بايدين نفسه أمام اختبار جدي في العلاقة مع روسيا المتهمه بالوقوف وراء هجمات سيبرانية تسببت في تعطيل مؤسسات ووكالات أمريكية وتخريبها خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك في الوقت الذي تختبر فيه موسكو مدى حسم الإدارة الأمريكية الجديدة للمعركة الخفية وقدرتها على التصدي للهجمات الأكثر ضرراً للأمن القومي.

ولا يتوقع خبراء ومحللون متخصصون في الأمن السيبراني نجاح الخطة الأمريكية الرامية إلى وقف الهجمات السيبرانية المعقدة، والتي مست من "هبيبة" مؤسسات أمريكية كبيرة خلال الأشهر الأخيرة، بعد اكتشاف أكبر عملية تجسس إلكترونية على أجهزة كمبيوتر حساسة داخل الولايات المتحدة.

ولم يتوان الرئيس بايدين قبيل توليه لمنصب الرئاسة أوائل هذا العام من توجيه إنذارات إلى روسيا لوقف هجماتها السيبرانية، وأنه يمتلك الطريقة المثلى لوقف تلك الهجمات المعقدة، والتي فتحت الباب أمام مواجهة مفتوحة بين أجهزة الاستخبارات.

ونج عن القمة الأخيرة التي جمعت الرئيس الأمريكي بنظيره الروسي فلاديمير بوتين أمران واضحان، وهما أنه من المؤكد أن روسيا ستختبر مدى حسم بايدين مسألة الهجمات السيبرانية، وأن الرئيس الأمريكي ربما يجد صعوبة في فرض خطه الأحمر الذي أكد عليه لنظيره الروسي.

وتقول إيزابا سيبينينوس المتخصصة في تغطية شؤون الأمن السيبراني في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ للأخبار إن بايدين صرح في اجتماعه مع بوتين أنه قدم له قائمة تضم 16 قطاعاً حساساً لا ينبغي تعرضها للقرصنة حتى لا تترد الحكومة الأمريكية على ذلك بقواتها السيبرانية.

وكانت الولايات المتحدة قد سعت في السابق لتحديد الطريقة التي يمكن من خلالها كبح مجامع الهجمات السيبرانية من جانب خصومها، لكن الخبراء قالوا إن ردع أي عدوان سيبراني لن يكون بالأمر السهل.

ويقول جيه جيه . طومسون رجل الأعمال والمستشار في مجال الأمن السيبراني إن بوتين ربما يحاول الإذعان لما طلبه بايدين عن طريق "غسل" القرصنة أي شن هجمات من خلال "كيانات تابعة له في دول متفرقة" لزيادة صعوبة القدرة على تحديد هوية مرتكب الهجمات.

وربما تكون تلك الهجمات غير معروفة المصدر الأكثر ضرراً وتوتيرا لأجهزة الاستخبارات الأمريكية التي تعرضت بدورها إلى هجمات سيبرانية. ويضيف طومسون أن الوضع الراهن لن يطرأ عليه أي تغيير حتى "يقف حافز الإمتثال للخطوط التي رسمها بايدين حجم الفوائد التي يجنيها بوتين من تجاوز تلك الخطوط".

وتوضح سيبينينوس أن موجة متسارعة من هجمات سيبرانية كبيرة مؤخرًا تم ربط بعضها بروسيا كانت بمثابة اختبار مبكر لبايدين. وقال الرئيس الأمريكي وطاقم العاملين معه مراراً وتكراراً إن التعامل مع قضية الأمن السيبراني يمثل أولوية ولكن تحديد كيفية القيام بذلك يعد مشكلة معقدة.

وتتملك الحكومة الروسية بالفعل أطقماً من القرصنة المحترفين الذين تم اتهامهم بشن هجمات لا حصر لها بما في ذلك الهجمات على الحزب الديمقراطي قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، عندما كان بايدين نائباً للرئيس، واختراق تسع وكالات اتحادية أمريكية العام الماضي ونحو 100 شركة خاصة من خلال اختراق أنظمة شركة سولار ويندز ومقرها تكساس، وغيرها من الطرق.

وتعتزم الحكومة التوسع في برنامج "تفترات" ويستهدف الوصول إلى الطبقات الفقيرة ليصل إلى 80 في المئة من المواطنين بواقع 5 دولارات شهرياً للفرد الواحد، وتمضي في إنهاء الاختلالات الإدارية التي تعيق تنفيذ المشروع.

وتجهز الحكومة أيضاً لإعادة تفعيل مشروع "سلعتي" وهو عبارة عن جمعيات تعاونية في الأحياء للمواطنين، والأمم يتطلب أن يكون هناك المصنع عبر قنوات الأحياء وأماكن العمل، لكن عمله يواجه العديد من المشكلات، وتستهدف الحكومة توسيع مظلة ودعمه بموارد أخرى لتوفير السلع الضرورية بأسعار معقولة لتخفيف حدة الاحتقان.

غضب الشارع يدفع المكون المدني في السودان لإعادة ترتيب أوراقه السياسية

قوى الحرية والتغيير تعيد صياغة علاقتها بالسلطة الانتقالية



ضغوط متصاعدة من الشارع

الذي يستهدف القيام بإصلاحات جوهرية في أساليب عمل التحالف الحكومي، وأن النقاش مع المكون العسكري دار حول أهمية إعلاء العمل الجماعي ونفاذي الاختلافات التي تعرقل عمل السلطة.

وعلمت "العرب" من مصادر سودانية قريبة من الحكومة أن هناك اجتماعاً مرتقبا يجمع بين رئيس الوزراء والتحالف الحكومي وقيادات الحركات المسلحة المشاركة في السلطة للاتفاق حول الرؤى السياسية والاقتصادية الرسمية، على أن تكون الحركات جزءاً من خطة إعادة الهيكلة التي تطال جميع الأطراف.

وقد تفرز هذه المحاولة عن واقع سياسي جديد يقلص مساحة الحركة أمام فلول البشير الذين يراقبون الوضع الراهن ويلعبون على التناقضات التي تظهر بين عناصر الطبقة الحاكمة، وهي فئرة استغلقتها هذه الفلول للتواجد في الشارع دون أن تكون لها القدرة على التأثير، ولكنها تلعب على وتر الأوضاع الاقتصادية الصعبة لإعادة التموذج.

والقت السلطات السودانية القبض على عدد من العناصر الإخوانية أثناء مدهامة لإجتماع سرري للتحظيم شرق الخرطوم، بموجب إجراءات لجنة التفكير وإزالة التمكين التي رصدت لانشطة عناصر محسوبة على نظام الرئيس المعزول وتخططهم لإثارة الفوضى، مستغلين حالة الغضب على زيادة أسعار الوقود.

وتقوى التحركات الحالية المكون المدني في ظل توجه الحكومة نحو اتخاذ إجراءات لتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، والأمم يتطلب أن يكون هناك توافق سياسي عليها مع عدم التراجع عن سياسة رفع الدعم عن بعض الخدمات العامة.

وتعتزم الحكومة التوسع في برنامج "تفترات" ويستهدف الوصول إلى الطبقات الفقيرة ليصل إلى 80 في المئة من المواطنين بواقع 5 دولارات شهرياً للفرد الواحد، وتمضي في إنهاء الاختلالات الإدارية التي تعيق تنفيذ المشروع.

وتجهز الحكومة أيضاً لإعادة تفعيل مشروع "سلعتي" وهو عبارة عن جمعيات تعاونية في الأحياء للمواطنين، والأمم يتطلب أن يكون هناك المصنع عبر قنوات الأحياء وأماكن العمل، لكن عمله يواجه العديد من المشكلات، وتستهدف الحكومة توسيع مظلة ودعمه بموارد أخرى لتوفير السلع الضرورية بأسعار معقولة لتخفيف حدة الاحتقان.

يؤدي إلى خسارتها المكاسب التي حققتها منذ اندلاع الثورة، وتسعى إلى توسيع الدائرة لتضييق الخناق على القوى التي تؤلف غضب الشارع في توجيه الضربات إليها.

والأمر لا ينطبق فقط على بعض الأحزاب غير المتضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير أو تجمع المهنيين، لكن التحالف الحكومي عازم على إعادة صياغة علاقتها مع المكون العسكري، وعقدت اجتماعاً مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبدالفتاح البرهان قبل أيام، سبقه آخر مع نائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو.

وتكشف إبراهيم الأمين لـ"العرب" أن الاجتماع مع رئيس مجلس السيادة ثم نائبه لا ينفصلان عن الحراك الداخلي

وبرهنت التحركات أن المكون المدني استفاق متأخراً من حالة التيه التي سيطرت عليه منذ تشكيل أول حكومة بعد الثورة، ووجد أن ميزان القوى يذهب إلى صالح المكون العسكري والقوى الثورية غير المشاركة في الحكومة وفلول البشير أيضاً، وبات الحلقة الأضعف وفي حاجة إلى وسائل إنعاش سياسي. وقالت مصادر حضرت الاجتماع بين حمدوك وقوى الحرية والتغيير لـ"العرب" إن التحالف الحكومي توصل إلى جملة من المشتركات الأساسية بين القوى المدنية داخله، وجرى التوافق على أن تكون المصلحة العليا للبلاد أساس التحرك الموحد والمتفق عليه داخلها، وعدم إقصاء أي جهة أو إتاحة الفرصة لينتصر طرف على آخر.

وأكد القيادي البارز في المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير إبراهيم الأمين أن السودان يشهد حراكاً واسعاً لإعادة هيكلة المكون المدني، وهناك مبادرة قدمها عدد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني تسعى للتعامل مع القضايا التي تشغل المواطنين بصورة أكثر جدية وبمزيد من الشفافية على أن تبدأ هذه الهيكلة من التحالف الحكومي باعتباره قلب المنظومة الحاكمة.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن الأحزاب السياسية ماضية في إحداث مراجعات لمواقفها في المرحلة السابقة بما يجعلها قادرة على تعديل برامج عملها ووضع خارطة طريق لما تبقى من الفترة الانتقالية وصولاً إلى إجراء الانتخابات. وتكشف الأمين عن عقد "جلسات شفافة" للأحزاب المشاركة في قوى الحرية والتغيير تبدأ قريباً، وهي عبارة عن حلقات نقاش للمكاشفة والمصارحة تضمن الوصول إلى إعادة هيكلة التحالف الحكومي بصورة سليمة لتضم كافة مكونات الثورة، وبعدها يجري الإعلان عن جملة من القرارات الجديدة التي تخضع للتفاوض حالياً. وتجد الأحزاب السودانية المشاركة في السلطة نفسها في مأزق لأن وجودها في وجه مدافع الغضب التي يطلقها المتظاهرون

دفع غضب الشارع السوداني المتصاعد المكون المدني إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الرامية إلى إعادة ترتيب أوراقه السياسية للتعامل مع ذلك الغضب حيث تعقد اجتماعات على أكثر من صعيد لإعادة ضبط العلاقة بين الحكومة والقوى الثورية وكذلك إدخال إصلاحات شاملة على تحالف قوى الحرية والتغيير.

والخروج - شهدت الساحة السياسية في السودان تحركات متواترة خلال اليومين الماضيين استهدفت إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والقوى الثورية من جانب، وإدخال إصلاحات شاملة على تحالف قوى الحرية والتغيير من جانب آخر، في محاولة للتعامل مع الغضب المتصاعد في الشارع الذي ينادي بإسقاط الحكومة واتهامها بالفشل في التعامل مع العديد من الملفات الحيوية.

وقاد رئيس الحكومة عبدالله حمدوك تلك التحركات وعقد الخميس اجتماعاً مطولاً مع قيادات المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ولجنة الإصلاح الفنية داخل التحالف الحكومي لتوحيد صفوفه ليشكل كتلة صلبة في مواجهة القوى التي تحرك الشارع، ودعم التوجه نحو إجازة حكومته لقانون النقابات المهنية والعاملية أخيراً، باعتباره مطلباً رئيسياً لتجمع المهنيين السودانيين.

بموجب القانون الجديد أضحى لدى العمال والمهنيين الحق في انتخاب نقاباتهم واتحاداتهم المهنية وإنهاء مهام لجان التسيير التي تكونت لإدارة النقابات والاتحادات بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر حسن البشير، ما يشي بأن الحكومة ذاهبة باتجاه توسيع قدرات تجمع المهنيين الذي ستكون لديه حرية الحركة داخل أكثر من 17 نقابة بفعل شعبيته الكبيرة التي حصدها من موافقه القوية قبل الثورة وبعدها.

وتستهدف الحكومة أن تكون النقابات المهنية والعمالية أحد الأذرع الفاعلة للمكون المدني في السودان، وبالتالي ستكون أكثر حرصاً على إعادة صياغة علاقتها التي تدهورت ووصلت حد القطيعة مع تجمع المهنيين السودانيين والذي يشكل جسداً ثورياً منبثقاً عن النقابات المهنية ويقود فعاليات يومية في الشارع تطالب بإقالة الحكومة.

وتجد الأحزاب السودانية المشاركة في السلطة نفسها في مأزق لأن وجودها في وجه مدافع الغضب التي يطلقها المتظاهرون

الخرطوم - شهدت الساحة السياسية

في السودان تحركات متواترة خلال اليومين الماضيين استهدفت إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والقوى الثورية من جانب، وإدخال إصلاحات شاملة على تحالف قوى الحرية والتغيير من جانب آخر، في محاولة للتعامل مع الغضب المتصاعد في الشارع الذي ينادي بإسقاط الحكومة واتهامها بالفشل في التعامل مع العديد من الملفات الحيوية.

وقاد رئيس الحكومة عبدالله حمدوك تلك التحركات وعقد الخميس اجتماعاً مطولاً مع قيادات المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ولجنة الإصلاح الفنية داخل التحالف الحكومي لتوحيد صفوفه ليشكل كتلة صلبة في مواجهة القوى التي تحرك الشارع، ودعم التوجه نحو إجازة حكومته لقانون النقابات المهنية والعاملية أخيراً، باعتباره مطلباً رئيسياً لتجمع المهنيين السودانيين.

بموجب القانون الجديد أضحى لدى العمال والمهنيين الحق في انتخاب نقاباتهم واتحاداتهم المهنية وإنهاء مهام لجان التسيير التي تكونت لإدارة النقابات والاتحادات بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر حسن البشير، ما يشي بأن الحكومة ذاهبة باتجاه توسيع قدرات تجمع المهنيين الذي ستكون لديه حرية الحركة داخل أكثر من 17 نقابة بفعل شعبيته الكبيرة التي حصدها من موافقه القوية قبل الثورة وبعدها.

وتستهدف الحكومة أن تكون النقابات المهنية والعمالية أحد الأذرع الفاعلة للمكون المدني في السودان، وبالتالي ستكون أكثر حرصاً على إعادة صياغة علاقتها التي تدهورت ووصلت حد القطيعة مع تجمع المهنيين السودانيين والذي يشكل جسداً ثورياً منبثقاً عن النقابات المهنية ويقود فعاليات يومية في الشارع تطالب بإقالة الحكومة.

وتجد الأحزاب السودانية المشاركة في السلطة نفسها في مأزق لأن وجودها في وجه مدافع الغضب التي يطلقها المتظاهرون



إبراهيم الأمين
قوى الحرية والتغيير
ستجتمع لإعادة هيكلة التحالف الحكومي